الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.6
3 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة آنا إينيس روكانوفا (أورواغوي)

البند ٧ من جدول الأعمال (أنشطة التعاون التقني)

المتكلمون:

منسِّق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
إسرائيل
فلسطين
باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين
فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين في سبيلهما إلى الانضمام إليه، بلغاريا ورومانيا
أفغانستان باسم المجموعة الآسيوية والصين
إندونيسيا
كوبا
جمهورية إيران الإسلامية
الصين
الولايات المتحدة
البرازيل
النرويج
مصر
منسق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

مذكرة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسَل طلبات إدخال التعديلات على البيانات التي أدلت بها فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦** على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437

تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٧(ب) من جدول الأعمال)

١- عُرضت على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/53/2).

٢- تحدث **منسق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني**، فقال إن بقاء هذا البند مدرجاً في جدول أعمال المجلس منذ أمد بعيد هو شاهد على استمرار الأوضاع الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو كليهما أكدا ضرورة تكثيف المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني؛ واستجابة لذلك، عمل الأونكتاد على محورين: أولهما دراسة المأزق الاقتصادي الفلسطيني ومسار النمو الاقتصادي غير المؤاتي، والثاني تفعيل خبرة الأونكتاد الفنية من خلال بناء القدرات في مجالات مستهدَفة.

٣- وما فَتئ الاقتصاد الفلسطيني رهيناً لقيود هيكلية مُستحكِمة، يعمل الاحتلال والنزاع الذي طال أمده على تعزيزها وتفاقمها. وما برح ذلك الاقتصاد حبيسَ مسارٍ قوامه دورات متعاقبة من النكوص في التنمية والقضاء على منجزاتها، مع تفاقم الفقر والاضطرابات الاجتماعية إلى درجة لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت ذاته، فإن تَضمُّن الاقتصاد الفلسطيني مُقوِّمات البقاء هو شرط ضروري من أجل تحقيق إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب. غير أن هذه الإمكانية باتت موضع مزيد من التشكيك نتيجة لما استجد من معوقات في أعقاب قيام حكومة فلسطينية جديدة في آذار/مارس ٢٠٠٦، وبات انهيار الاقتصاد الفلسطيني في غضون العام القادم أمراً محتملاً إن لم يتم تخطي المصاعب الراهنة.

٤- وبيَّن المنسق أن المعونات الجديدة التي تعهدت الجهات المانحة في مطلع شهر أيلول/سبتمبر في استكهولم بتقديمها، ومقدارها ٥٠٠ مليون دولار، لن يكون كافياً لعكس اتجاه التدني الجاري حالياً أو للتعويض عن الإيرادات الضريبية الفلسطينية المفروضة على الواردات والمحتجزة لدى إسرائيل، ومقدارها ٥٠٠ مليون دولار. وأكد الضرورة الملحة لاستئناف الجهات المانحة تقديم معوناتها، مستدركاً أن نوعية المعونة هي العنصر الأهم.

٥- وأضاف قائلاً إن المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد كانت موجهة نحو إيجاد أوجه تآزر حراكية بين أهداف إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الطويلة الأجل. وقال إن هذه النجاحات قد أقامت الدليل على التزام الأونكتاد بتنمية قدرات النظراء الفلسطينيين المعنيين بالتعاون التقني، بالتعاون الوثيق مع فلسطين. وقامت الأمانة، من خلال مشاريع كبيرة الفعالية، بترجمة البحوث إلى أفعال على الأرض. وهي بذلك قد وضعت نموذجاً بديلاً من نماذج التعاون الإنمائي الدولي، وهو تعاون يقوم على الاحتياجات والطلب، ويتم بطرائق مرنة، ويخلو من أية اعتبارات سياسية.

٦- وأوضح أن الفريق الوطني المعني بالنظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) قد بدأ في تشغيل نظام آلي فلسطيني مستقل للبيانات الجمركية، وأن مشروع تقديم مساعدة تقنية من أجل إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني،

وهـــو مشروع تتولى تمويله الجماعة الأوروبية، يمضي تنفيذه قُدماً بخطى سريعة. غير أن الموقف الراهن للجهات المانحة قد أثر في تمويل الأنشطة، وتلتمس الأمانة دعماً نشطاً من جميع الدول الأعضاء.

٧- وتحدث ممثل **إسرائيل**، فقال إنه لم يساوره قط أي شك في العمل الذي ينجزه الأونكتاد بروح مهنية في ميداني بناء القدرات لدى الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة التقنية لـــه، وإنه قد أيَّد دوماً قيام الأونكتاد بذلك العمل. وقد كررت إسرائيل، طيلة العام، تأكيد دعمها لقيام اقتصاد فلسطيني قوي وحيوي. غير أنه لا يعتقد أن تقرير الأمانة يُسهم في سجل العمل هذا. فما برحت إسرائيل، عبر السنوات العشر الماضية، تتساءل لماذا يوجد بند محدد مدرج في جدول أعمال الأونكتاد بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بينما لا يوجد أي بند من هذا القبيل بشأن حالات اقتصادية أخرى تمس الحاجة إلى إيلائها اهتماماً. وبإمكان الأونكتاد، وينبغي لـــه، مواصلة ما يقـــوم به من عمل جيد في الميدان دون إصدار تقارير سياسية وإجراء مناظرات سياسية. وقال إن التقرير يتضمن كـــثيراً من أوجه عدم الاتساق، إلا أنه سيمتنع عن تناولها بالتفصيل. وهو يتفق مع ما خلص إليه التقرير بشأن مسائل كالقطاع غير الرسمي والشفافية في القطاع العام، إلا أنه يشعر بخيبة أمل من أن التقرير قد تجنب بحث ما يتصل بذلك من مسائل الاحتكارات، والفساد، والشفافية في الميزانية، والبيئة التمكينية.

٨- ومما يبعث على الدهشة أن التقرير، بينما يشير إلى ما اتخذته إسرائيل والجهات المانحة من تدابير في أعقاب الانتخابات الفلسطينية، فهو يتجنب ذكر حكومة حماس والمطالب الثلاثة التي طرحها المجتمع الدولي على السلطة الفلسطينية، وهي: وقف العنف، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقات الموقعة سابقاً. فتجاهل هذه الأمور هو بمثابة عجز عن تقديم الصورة الحقيقية. وعلى الرغم مما واجهته إسرائيل في عام ٢٠٠٦ من واقع ومن حالة أمنية صـــعبة، فقـــد بُذل جهد في سبيل الحفاظ على نسيج اجتماعي معقول في الحياة المدنية الفلسطينية. واختتم بيانه بإعـــرابه عن الأملَ في أن يواصل الأونكتاد تركيز اهتمامه على الأنشطة والبرامج الهامة التي تعني جميع أعضائه، ليظل بذلك وفياً لتوافق آراء ساو باولو.

٩- وتحدث ممثل **فلسطين**، فشكر الأمانة على ما تقدمه للشعب الفلسطيني من مساعدة وعلى تعليقاتها القيمة عـــلى الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تبين أن الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب، والـــذي أضـــعفه أصلاً الاحتلال المطوَّل، قد دُفِع به إلى مسار من الانكماش الاقتصادي المتسارع والنكوص في التنمـــية الاقتصـــادية. وإلغاء منجزاتها. وقال إن إمعان إسرائيل، سلطة الاحتلال، في تدابيرها وسياساتها المعوِّقة، وتكثـــيف هذه التدابير والسياسات، وبخاصة منذ انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ البرلمانية، قد زاد من تبعية الاقتصـــاد الفلســـطيني وتهميشـــه. وإن العمليات العسكرية، وإقامة الجدار، وإغلاق المعابر والحدود، واحتجاز الإيـــرادات الضريبية الفلسطينية التي تبلغ شهرياً قرابة ٦٠ مليون دولار وتشكل ٥٠ في المائة من الأموال المتاحة للسلطة الفلسطينية، هي من بين العدد الذي لا يحصى من التدابير المسؤولة عن التراجع الاقتصادي غير المسبوق.

١٠- وقد أسفرت الحالة الراهنة عن أولويات اقتصادية جديدة، كالحيلولة دون انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية الهشـــة وتأمين رواتب لزهاء ١٦٨ ٠٠٠ موظف، يشكلون ٢٣ في المائة من مجموع عدد الموظفين. وفي غزة وحدها، بـــات ٧٠ في المائـــة من السكان متَّكلين على الأمم المتحدة من أجل المعونة الغذائية. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة الفلســـطينية، التي تتولى المسؤولية عن ٧٠ في المائة من النظام المدرسي و٦٠ في المائة من الخدمات الصحية، تناضل من أجل الإبقاء على هذه الخدمات الاجتماعية الأساسية التي ليس بوسع مؤسسات بديلة أن تديرها.

١١- ويجب أن يؤمل أن معالجة هذه الهواجس لن تكون على حساب التخطيط للانتعاش والتنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وأن الاعتماد المتزايد على المعونة المربوطة بشروط سياسية هو أمر مؤقت. ويدرك الفلسطينيون ما للاعتماد على المعونة الخارجية من مخاذير اقتصادية، وقد استخلصوا العِبَر القاسية من الأزمة الجارية. وإن "برنامج تقديم الدعم في حالات الطوارئ" الذي وضعته السلطة الفلسطينية يستند إلى مجموعة من المبادئ المتعلقة بربط المساعدة الإنسانية بالجهود الإنمائية.

١٢- ومن المفارقات أن الديمقراطية تتعرض للإدانة لأول مرة في التاريخ في بلد محتل، لكونها تتعارض مع الإرادة والمصالح السياسية للمحتل ولمراكز القوى الداعمة له. فالنتائج التي أسفرت عنها العملية الديمقراطية التي تدعو إليها مراكز القوى هذه ذاتها قد أفضت إلى فرض عقوبات اقتصادية جاءت في طليعة الإطار المعقد من سياسات الاحتلال التي ما برحت تُنغِّص على أبناء الشعب الفلسطيني حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

١٣- وإضافة إلى الطريق المسدود الذي توجد فيه عملية السلم، فمن الجلي أن بروتوكول باريس، الذي وُلِدَ نتيجة لما مارسته إسرائيل من أساليب الضغط، قد أسهم في الاعتلالات التي تعتري الاقتصاد الفلسطيني. فالاقتصاد المتعثر ليس عاملاً يفضي إلى السلم، وانعدام مقومات البقاء لدى الاقتصاد الفلسطيني يقلل من فرص التوصل في المستقبل القريب إلى حل قوامه دولتان متعايشتان جنباً إلى جنب. إن مجموعة السياسات التأديبية التي تنتهجها إسرائيل ويؤيدها فيها المانحون الغربيون سترتد عليها في نهاية المطاف. والخاسرون لن يكونوا حكومة معينة فقط، بل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكلاهما يتوقان إلى العيش بسلام ورخاء، بيد أن تلك الأمنية ستظل بعيدة المنال طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي.

١٤- وأوضح أن برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني قد أنشئ قبل استحداث السلطة الفلسطينية بعقد من الزمن. وليس من المجدي إبقاء هذا البرنامج رهيناً لحسابات سياسية لا مبرر لها. وفي ضوء المراحل النهائية لعملية الاستعراض النصفي، ينبغي تكثيف البرنامج وتعزيزه، تمشياً مع توافق آراء ساو باولو.

١٥- وتحدث ممثل **باكستان** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فشكر أمانة الأونكتاد على تقريرها وعلى تحليلها المتعمق لمشاكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعلى دعمها المتواصل للشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي يشهد أوضاعاً معيشية يومية بائسة وحصاراً اقتصادياً مفروضاً من خلال استمرار الاحتلال، وإن أنشطة الأونكتاد حاسمة الأهمية من أجل منحه القدرة على مواجهة "التحديات غير المسبوقة" والأزمة الجارية. وسلط الضوء على ما يتميز به الشعب الفلسطيني من قدرة غير عادية على الصمود ومن تلاحم اجتماعي استثنائي في مواجهة الأوضاع المعيشية البائسة المتدنية كثيراً عن مستوى المعايير المقبولة. وبيَّن أن الانخفاض الكبير الذي طرأ هذا العام على المعونة المقدمة من الجهات المانحة قد وضع البنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، الضعيفة أصلاً، في حالة بالغة الخطورة.

١٦- وقال إن مجموعته يساورها بالغ القلق بشأن ما يترتب على الاحتلال الإسرائيلي من آثار ضارة مستمرة على الأراضي الفلسطينية، وعلى وجه التحديد، ما تعانيه نصف القوى العاملة الفلسطينية من بطالة، وما تعانيه ثلثا الأسر المعيشية الفلسطينية من فقر شديد، والتوقعات الاقتصادية الكئيبة وانخفاض دخل الفرد إلى نصف مستواه قبل عام ٢٠٠٠. كما أعرب عن قلقه بشأن الآثار المترتبة على حاجز الفصل الإسرائيلي والقيود المفروضة على الحركة والتنقل في الأراضي المحتلة؛ حيث تعمل هذه القيود على زيادة إضعاف بنية الاقتصاد الفلسطيني وتقويض

استقراره وعلى جعل الشعب الفلسطيني أكثر اتكالاً على إسرائيل. وقال إنه مترعج مما تَبَيَّن من أن ٥٥ سنتاً من كل دولار من قيمة الإنتاج المحلي هو مبلغ من دَين مستحق التسديد لبقية العالم، و٤٠ سنتاً منه مستحق لحساب إسرائيل. وهذا يعني ضمناً أن كل ما قُدِّم لفلسطين من معونة في السنوات الخمس الماضية لا يكفي لتغطية العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل. وأبدى تخوفه من خسارة ثلث الطاقة الإنتاجية الفلسطينية وفقدان خُمس أراضي الضفة الغربية الزراعية نتيجة إقامة الحاجز الإسرائيلي الفاصل. وقد تنبأت الأمانة في تقريرها بانخفاض الدعم المقدم سنوياً من الجهات المانحة بنسبة ٥٠ في المائة، مما ستترتب عليه خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥,٤ مليار دولار وخسائر محتملة في الوظائف عددها ٥٣١ ٠٠٠ وظيفة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. هذه نتائج كفيلة بإحداث توتر اجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر بالنسبة لجميع الأطراف في الإقليم.

١٧- وقال إن التنمية هدف مشترك ولا يجب التضحية به على مذبح الاعتبارات السياسية، وحث الجهات المانحة على استئناف تقديم المعونة إلى الشعب الفلسطيني لإتاحة الإمكانية لاتخاذ تدابير مطلوبة بإلحاح في السياسة العامة تفادياً للانهيار الاقتصادي المرتقب، ومن بين هذه التدابير تحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي، واعتماد سياسات مالية وضريبية متدبرة، وإعادة النظر في النظام التجاري القائم حالياً. وقال إنه يتفق مع ما جاء في التقرير من أن الآلية الدولية المؤقتة التي وضعتها المجموعة الرباعية ينبغي ألا تصبح أداة من أدوات السياسة العامة تُستخدم من أجل ربط المعونة بشروط معينة أو إملاء الاستراتيجيات الإنمائية الفلسطينية. واختتم بيانه بالإشادة بمصداقية الأونكتاد ومساهمته خلال السنوات العشرين الماضية، وبدعوة أعضاء المجلس إلى تأمين موارد خارجة عن الميزانية من أجل أنشطة الأونكتاد في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على الانتعاش الاقتصادي وإقامة دولته.

١٨- وتحدثت ممثلة **فنلندا**، نيابة عن **الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين في سبيلهما إلى الانضمام إليه، بلغاريا ورومانيا**، فنوهت أن تقرير الأمانة يقدم شرحاً هاماً للحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية ولما تتصف به الحالة إجمالاً من تعقيد في الإقليم. وبينت أن المفوضية الأوروبية، بوصفها أكبر الجهات المانحة للشعب الفلسطيني ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قد قدمت دعماً كبيراً للأونكتاد فيما يقوم به من عمل في مجالات مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا). كما تقوم المفوضية، من خلال الأونكتاد، بدعم عملية إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني لمساعدة المستوردين والمصدرين الفلسطينيين على ترويج تجارتهم.

١٩- وشددت على التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل على إيجاد سلمٍ وأمنٍ مستديمين في إقليم الشرق الأوسط؛ وقالت إنه، على نحو ما بينه تواً وزراء الخارجية الأوروبيون، فلا يمكن ضمان ذلك إلا في إطار تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تقوم في جوهرها على التفاوض على إيجاد حل يتيح المجال لوجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد التزامه بالتشجيع على إحراز تقدم ملموس في اتجاه إيجاد تسوية لذلك النزاع، ويؤكد أهمية إعادة تنشيط عملية السلم. كما يؤكد مجدداً ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتهم المتصلة بخارطة الطريقة.

٢٠- ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. فقد عقد التزاماً قوياً في هذا الشأن في مؤتمر استكهولم الدولي لعقد التبرعات المعقود في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وهو يرحب بتوسيع الآلية

الدولية المؤقتة التي تم إنشاؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لإيصال المعونة إلى الفلسطينيين؛ وبينت أن الاتحاد الأوروبي ودولـــه الأعضاء قد سبق وأرسلوا قدراً كبيراً من الموارد مباشرة إلى الشعب الفلسطيني بواسطة تلك الآلية.

٢١- وذكرت أن المجموعة الرباعية، إدراكاً منها للاحتياجات المستمرة للشعب الفلسطيني، قد قررت تمديد فترة عمل الآلية الدولية المؤقتة لمدة ثلاثة أشهر إضافية، واتفقت على معاودة النظر في ضرورة الإبقاء على هذه الآلية في نهايـــة تلـــك الفترة. كما شجعت المجموعة الرباعية الجهات المانحة على زيادة ما تقدمه من دعم من أجل تلبية احتياجات الفلسطينيين، وبخاصة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وترميم الهياكل الأساسية المتضررة، والتنمية الاقتصـــادية. ويشـــجع الاتحاد الأوروبي الجهات المانحة وغيرها من الجهات في الإقليم على الاستفادة من الآلية استفادة كاملة. واختتمت بيانها بالدعوة إلى مواصلة برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مع مراعاة ما وضعته المجموعة الرباعية من إرشادات وما اتخذته من قرارات بشأن هذه المعونة.

٢٢- وتحـــدث ممثل **أفغانستان** باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، فقال إن تقرير الأمانة يُبرِز أن القضايا التي تواجه الفلسطينيين مزمنة وملحة على السواء وتتطلب حلولاً مختلفة. وبيَّن أن الحاجز الفاصل، الذي احتوى بين جدرانه مناطق واسعة جداً من القدس، قد فصل الناس عن وظائفهم ومدارسهم ومستشفياتهم، وعزل أجزاءً من الأراضـــي الفلسطينية عن بعضها البعض وعن بقية العالم. وإن الحصار ومنع دخول المنتجات بصورة متزايدة قد يـــؤدي حـــتى إلى حـــدوث مجاعة. وعلاوة على ذلك، فإن قيام إسرائيل بتجميد ما بين ٥٥ و٦٠ مليون دولار والجـــزاءات المفروضـــة من قِبَل المجتمع الدولي قد أديا تقريباً إلى إفلاس ليس فقط السلطة الفلسطينية بل القطاع الخاص كذلك.

٢٣- وأضـــاف قائلاً إن البطالة، التي زاد من حدتها إغلاق الخط الأخضر أمام العمال الفلسطينيين، آخذة في الارتفـــاع المطـــرد، مع استمرار تناقص عدد الوظائف في القطاع الخاص وتزايد المصاعب التي تواجهها الدوائر المصـــرفية. وقد باتت المواد الأولية نادرة، مما أدى إلى تعليق كثير من المشاريع التي تدعمها البلدان المانحة. وأفاد التقرير أن هذه الحالة تفضي تدريجياً إلى "تراجع أكثر إضعافاً منه في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، حيث تشهد الأراضي الفلسطينية مظاهر فقر لم تشهدها منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧". وللمصاعب الاقتصادية أثر واضح من حيث ازديـــاد العنف، الأمر الذي خلَّف بدوره آثاراً في الاقتصاد وفي الفلسطينيين في نهاية المطاف. وعليه، وجد أبناء الشعب الفلسطيني أنفسهم مجدداً في خضم حلقة مفرغة أزلية.

٢٤- ولا يمكن للآلية الدولية المؤقتة أن تكون حلاً طويل الأجل، أو بديلاً عن السلطة الفلسطينية. فمن شأن ذلك أن يعمل على تقويض المؤسسات العامة الفلسطينية التي ساعدت الجهاتُ المانحة على إنشائها. وعلاوة على ذلك، فإن غيرها من الوكالات ومن المنظمات الأجنبية غير الحكومية قد لا توجد لديها القدرة على تقديم خدمات في مجالات تتولاها الحكومة عادة.

٢٥- وبـــين أن لدى الأونكتاد برنامجاً يُحتذى لتقديم المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني، وهو برنامج يربط الإغاثة بالتنمية والملكية الوطنية. ويلزم تمويل جميع الأنشطة المندرجة في البرنامج تمويلاً وافياً على نحو ما ينص عليه توافق آراء ساو باولو، الذي يدعو إلى تعزيز البرنامج.

٢٦- وقال إن المجموعة الآسيوية تؤيد تماماً ما تضمَّنه تقرير الأمانة من تشديد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة في مجال السياسة العامة درءاً للانهيار الاقتصادي، ومن بين هذه التدابير تحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي، حيث يعد القطاع الأول أداة رئيسية لإيجاد الوظائف والتخفيف من الفقر. وبين أن التدابير المالية والضريبية المتدبرة الموصى باتخاذها في التقرير مناسبة، ودعا إلى إعادة النظر بعناية في النظام التجاري القائم حالياً. وقال إن السياسات الاقتصادية الوطنية المنشأ والتي تتجلى فيها تطلعات الشعب الفلسطيني، إذا ما عززتها أدوات السياسة العامة المطلوبة ودعمتها المعونة الدولية الجيدة، بإمكانها تقويم الحالة المتأزمة القائمة حالياً.

٢٧- وتحدث ممثل **إندونيسيا**، فحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لوضع نهاية للعداء المتواصل في الأراضي الفلسطينية بغية منح الفلسطينيين فرصة لتحسين أوضاعهم المعيشية. وسلط الضوء على ما خلصت إليه الأمانة في تقريرها بشأن ما للتطورات الأخيرة من أثر في تردي التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مؤسسات السلطة الفلسطينية على السواء. وشدّد التقرير على أنه، إن لم يتم الاستعجال في إيلاء اهتمام للمسائل الصميمية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، فإن المسار السلبي للتبعية الذي ظهر في ظل الاحتلال الإسرائيلي سيتعزز وسيعرِّض فرص التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الخطر. وبيَّن أن تقليص المانحين دعمهم المباشر واستمرار الاعتماد على الموارد الخارجية والواردات قد عملا على زيادة تدهور الاقتصاد الفلسطيني، ويعملان على إيجاد قدر لم يسبق له مثيل من البطالة والفقر والاضطرابات الاجتماعية.

٢٨- وقال إن إندونيسيا تدعو إلى زيادة الدعم المقدم في شكل معونة إنسانية وبناء للقدرات. وبيّن أن الاجتماع الرسمي الأول لكبار المسؤولين في الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا قد قرر، بدعم من بلدان حركة عدم الانحياز، استكشاف السبل لتقديم المعونة للشعب الفلسطيني.

٢٩- وقال إنه متفق مع الأمانة فيما أوردته في تقريرها بشأن ضرورة مساعدة الحكومة الفلسطينية على الاستفادة الفعالة من المعونة الدولية وربط هذه المعونة بعملية تخصيص اعتمادات الميزانية وبالأولويات الإنمائية الوطنية، فضلاً عن مساعدتها بشأن ضرورة تجنُّب ربط الجهات المانحة ما تقدمه لها من معونة بشروط معينة. وقال إن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين تقدَّم في إطار شامل، بالتشاور الوثيق مع الفلسطينيين وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. غير أن بعض برامج الأونكتاد تعاني نقصاً في التمويل، ولذلك، فهو يدعو إلى زيادة المساعدة الدولية والموارد الخارجة عن الميزانية دعماً لما يبذله الأونكتاد من جهود في سبيل مساعدة الشعب الفلسطيني، تمشياً مع خطة عمل بانكوك.

٣٠- وتحدّث ممثل **كوبا**، فاستنكر بشدة الحالة الراهنة، التي حدثت نتيجة لتدابير إسرائيل وعقابها الجماعي، ونتيجة للابتزاز المالي من جانب البلدان المتقدمة الغربية التي ترفض القبول بإرادة الشعب الفلسطيني التي تجلّت في الانتخابات الحرة. وقال إن تقرير الأمانة يبين أنه، بعد سنوات عديدة من النزاع، وُضعت السلطة الفلسطينية في موقف مالي خطير، وبات من المتعذر عليها تدارك فقدان المعونة الدولية، ويعاني الاقتصاد الفلسطيني عجزاً تجارياً كبيراً ومستويات متزايدة الارتفاع من الفقر والبطالة.

٣١- وتحدث ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، فقال إن الفلسطينيين باتوا يعيشون في ظل أوضاع من الفقر لم يشهدوها منذ بدء الاحتلال. وما برح الاقتصاد آخذاً في الانكماش، مع ما يترتب عليه ذلك من آثار خطيرة من

حيث الفقر والطاقة الإنتاجية ورفاه الشعب. وبات الاقتصاد الذي مزقته الحرب متشرذماً، مع انهيار العلاقات الاقتصادية فيما بين المجتمعات المحلية، وبين المنتجين والأسواق. وبات الفلسطينيون محاطين بحواجز برية وبحرية تفصل بينها مساحات مبنية وطرق واصلة ومناطق عازلة، الأمر الذي يجعل بالطبع انتهاج أية سياسة اقتصادية شاملة، حتى على الأجل القصير، أمراً غير ذي جدوى. وقال إن عقوداً من الاحتلال والقمع والصراع، وإقامة الحاجز، قد أدت إلى إنزال خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني ووضع عقبات كبيرة أمام المؤسسات الفلسطينية في معظم الميادين، بما في ذلك السياسة الاقتصادية.

٣٢- وبيَّن أن العلاقات الاقتصادية القسرية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيان الاحتلال قد أفضت إلى الاستغلال المنهجي للفلسطينيين. وأفضى ذلك إلى تدهور منهجي للاقتصاد الفلسطيني، وأن مبلغاً معادلاً لكل ما تم تلقّيه من المجتمع الدولي من أموال لن يكفي لتغطية العجز التجاري مع كيان الاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية لا تتحكم بإدارة الضرائب والميزانية سوى بدرجة محدودة، وباتت المعونة أكثر خضوعاً لمشيئة الجهات المانحة ولعملية تخطيط وتنفيذ معقّدة.

٣٣- وينبغي للمساعدة الدولية أن تتبع نهجاً ذا مسارين، الأول يعمل على الحيلولة دون تدهور الاقتصاد الفلسطيني، والثاني يعمل على مساعدة الحكومة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها المؤسساتية وهياكلها الأساسية وتوسيع نطاق أنشطتها إعداداً لإقامة الدولة مستقبلاً.

٣٤- وتحدث ممثل **الصين**، فقال إن التطورات غير المسبوقة التي طرأت مؤخراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية تمثِّل تحدياً أمام ما يبذله الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي من جهود طويلة الأجل. وبيّن أن الانخفاض الراهن في معونة الجهات المانحة له وَقْعٌ في أنشطة الاستثمار والتعاون التقني. وأضاف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ما برحت تعاني معاناة شديدة، وأن سبل كسب الرزق باتت مهددة بالخطر.

٣٥- وتحدثت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية**، فقالت إن الإقليم يجتاز فترة من التحديات والفرص الكبيرة. وأضافت أن الاضطرابات التي وقعت مؤخراً في لبنان وغزة قد أعادت التركيز دولياً وإقليمياً على أهمية إقامة سلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبيّنت أن الرئيس بوش، في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع السابق، قد أوضح أن إحراز تقدم صوب تحقيق رؤيته المتمثلة في وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلم وأمن هو أحد أهم أولويات الولايات المتحدة. وتعمل الولايات المتحدة بدأب مع الأطراف ومع شركاء المجموعة الرباعية والدول العربية المعتدلة على تيسير إيجاد الأوضاع الضرورية للتحرك قدماً على خارطة الطريق المفضية إلى السلم. وإضافة إلى ذلك، اجتمعت السيدة رايس، وزيرة الخارجية، مع المجموعة الرباعية في نيويورك بشأن الضرورة الملحّة لإحراز تقدم على خارطة الطريق والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الفلسطينية. وتشيد المجموعة الرباعية بالرئيس الفلسطيني السيد عباس على ما يبذله من جهود للخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه الحكومة التي ترأسها حماس والتي عجزت عن الحكم بمسؤولية، وتدعو المجموعةُ السلطةَ الفلسطينيةَ إلى قبول مبادئ المجموعة الرباعية المتعلقة بالسلم، وهي: التخلي عن الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بكل ما عُقِد سابقاً من اتفاقات والتزامات، بما في ذلك خارطة الطريق.

٣٦- وقالت إن الولايات المتحدة هي أكبر المانحين للضفة الغربية وغزة في عام ٢٠٠٦، حيث بلغت معونتها ٤٦٨ مليون دولار، منها ١٣٥ مليون دولار للأونروا. وإلى حين أن تقوم حكومة سلطة فلسطينية يمكن للولايات المتحدة أن تعمل معها، ستظل معونة الولايات المتحدة مركّزة على ثلاث أولويات استراتيجية، هي: تمويل الاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ وتقوية المعتدلين الفلسطينيين عن طريق توسيع الديمقراطية وتنشيط المجتمع المدني؛ والتشجيع على تنمية القطاع الخاص. وقالت إن الشعب الفلسطيني يواجه تحديات، على النحو المشروح بوضوح في تقرير الأونكتاد، وقد عملت أحداث هذا العام على زيادة التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية. وحثت الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى على التركيز على إعادة القانون والنظام، والاسترشاد بخارطة الطريق، والانضمام إلى المجموعة الرباعية وغيرها من الروّاد في حض حكومة حماس على الوفاء بالتزاماتها كخطوة أولى صوب إعادة إرساء أساس للسلم والأمن في الإقليم.

٣٧- وتحدث ممثل **البرازيل**، فأعرب عن تضامن بلده مع الشعب الفلسطيني ومعاناته. وقال إن المسألة الفلسطينية هي في صميم قلوب البرازيليين، حيث توجد في البرازيل جاليتان يهودية وفلسطينية كبيرتان. ودعا أمانة الأونكتاد إلى إجراء تقدير لأثر الأفضليات التجارية الدولية في الاقتصاد الفلسطيني. وللدرجة التي يجري بها استغلال هذه الأفضليات. كما اقترح على الأمانة أن تنظر في إجراء تقييم استشرافي لتدابير مراقبة الحدود، وذلك لسببين: أولهما أن التخفيف من هذه التدابير قد يساعد على زيادة الروابط بين الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم تكنولوجياً والقوة العاملة الفلسطينية المتدنية الأجور. فقد بيّنت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن زيادة هذه الروابط من شأنها أن تنهض بالاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي كذلك. أما السبب الثاني لإجراء التقييم المذكور فهو أن تحسين تدابير مراقبة الحدود قد يساعد على إدماج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصادي البلدين المجاورين، الأردن ومصر، مما سيوفّر مزيداً من الفرص الحيوية للاقتصاد الفلسطيني.

٣٨- وتحدثت ممثلة **النرويج**، فأعربت عمّا يساور بلدها من قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وقالت إن النداء الذي أطلقته الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦ ما زالت تلبيته أمراً بعيداً، وقد سعت النرويج، إلى جانب السويد وإسبانيا، على حشد الدعم لذلك النداء أثناء اجتماعين عقدهما المانحون في جنيف في تموز/يوليه وفي استكهولم في أيلول/سبتمبر. وبيّنت أن ما قدمه بلدها من مساعدة إنسانية للشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٦ قد بلغ ٤٥ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، خصّصت النرويج قرابة ٥٥ مليون دولار لدعم الجهود الإنمائية الفلسطينية، إما ثنائياً أو من خلال الأمم المتحدة أو لجنة الصليب الأحمر الدولية أو جماعة المنظمات غير الحكومية. كما أسهمت النرويج في بعض ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة مساعدة تقنية في الأراضي الفلسطينية.

٣٩- ولا يمكن حل الأزمة الإنسانية ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي. وعلى الأطراف مسؤولية في بذل قصارى جهدهم في سبيل التوصل إلى حل مستدام، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المبادرات التي بإمكانها إعادة تحريك العملية السياسية. وتؤكد النرويج أهمية حرية الحركة والتنقل في الأراضي الفلسطينية، لما لذلك من أهمية حاسمة في ضمان الإمدادات والخدمات الإنسانية الأساسية، وفي توفير أساس للنمو الاقتصادي. كما تحث النرويج إسرائيل على الإفراج عمّا تحتجزه من إيرادات جمركية فلسطينية، بما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار، لما سيكون لذلك من أثر كبير في معالجة الأزمة المالية الراهنة.

٤٠- وأكـــدت أهمية الانتقال السلس بين مرحلة المساعدة الإنسانية ومرحلة التنمية طويلة الأجل في الأراضي الفلســـطينية. وما زال يتعين بناء مؤسسات فلسطينية تكون لها مقوِّمات البقاء، وهو من الأهداف المشتركة التي يتعين تحقيقها على الأجل الطويل، ولا ينبغي أن يغيب تحقيقه عن البال في خضم الجهود الإغاثية قصيرة الأجل.

٤١- وتحدث ممثل **مصر**، فقال إنه قد طُرِح سؤال بشأن ما الذي يستوجب الإبقاء على برنامج خاص لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لكن الإجابة عليه واضحة، وهي أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد الذي يـــرزح تحت الاحتلال. وما برحت هذه هي الحال منذ خمسين سنة، وعليه، فهناك كل ما يبرر دعم الفلسطينيين بأكـــبر قدر ممكن. هذه أيضاً هي الإرادة المعلنة للمجتمع الدولي، الذي أعاد تأكيدها مؤخراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره بشأن ما للاحتلال الإسرائيلي من أثر اقتصادي واجتماعي في الاقتصاد الفلسطيني. وهناك نصوص دولية عديدة تشهد على أن الشعب الفلسطيني يجتاز فترة عصيبة؛ ومن بين هذه النصوص توافق آراء ساو بـــاولو، الـــذي ورد في الفقرة ٣٥ منه نص واضح بوجوب تعزيز برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلســـطيني بتوفير موارد وافية للبرنامج. وقال إن وحدة الأونكتاد المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تؤدي دوراً أساسياً في دعم الفلسطينيين وتُعَدّ نموذجاً فريداً لربط الإغاثة بالتنمية.

٤٢- وبـــيّن أن تقرير الأمانة يسلِّط الضوء على ظهور شاكلة جديدة لتقديم المعونة الدولية إلى الفلسطينيين، قوامها رفع مستوى التسييس. وقال إنه ينبغي للاستراتيجية الإنمائية الفلسطينية أن تكون وطنية المنشأ، وأن كل ما يقدَّم من مساعدة ينبغي أن يكون مندرجاً في هذا الإطار، تعزيزاً للجهود الإنمائية الفلسطينية. وعلى نحو ما جاء في التقرير، فعلى الرغم ممّا لكمية المعونة من أهمية، فإن جودة هذه المعونة هي الأهم. وإن الإطار العام الذي يوجِّه المســـاعدة الدولـــية المقدمة إلى الفلسطينيين ينبغي أن يمهِّد السبيل للاستقلال الاقتصادي، وصولاً إلى الاستقلال السياسي على نحو ما تدعو إليه قرارات الأمم المتحدة.

٤٣- وتحدث **منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، فقال إن الأمانة سيسرُّها أن ترى اليوم الذي لن تعـــود فيه حاجة إلى هذا البند من جدول الأعمال، عندما سيتسنى لفلسطين أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأونكـــتاد ولـــن تعود بحاجة إلى برنامج خاص للمساعدة. وبيّن أن المسائل المعقّدة التي تتمثل في حسن الإدارة الاقتصادية، والتي تشمل الفساد والاحتكارات والسعي إلى تحقيق ريع اقتصادي، تعالَج معالجة مباشرة في دراسة مـــتعمقة أصـــدرتها الأمانـــة في وقت سابق من العام، وعنوانها "الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والإصلاح والتنمية"، وهي تتناول التفاعل بين إدارة نظام الحكم الوطني، وخطط الجهات المانحة، والمصالح التجارية الإقليمـــية. وعـــلاوة على ذلك، فمنذ عام ١٩٩٩، ما برح الأونكتاد في طليعة الجهات التي أجرت بحوثاً بشأن مســـائل تيســـير التجارة عبر الحدود؛ والدراسة التي أعدها منذ فترة أقرب عن طرق التجارة البحرية الفلسطينية البديلة قد بات يستخدمها البنك الدولي في وضع حلول لتيسير التجارة تتلاءم مع الظروف الراهنة. واختتم بيانه منوِّهاً بأن الأمم المتحدة تؤيِّد الشروط السياسية التي حددتها المجموعة الرباعية، وهي عضو فيها. واستدرك قائلاً إن الأمـــين العام للأمم المتحدة قد أوعز إلى جميع الوكالات في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن تُبقي على ما تقدمه من مساعدة اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع فلسطين ومن خلال المؤسسات الفلسطينية الرسمية والنظراء الحاليين. وبيّن أن الاتصالات والمسائل السياسية والدبلوماسية ستظل من اختصاص الأمين العام. وأكد أن الأونكتاد متمسك تماماً بهذه الإرشادات.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٤- أحـــاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٨٨ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بتقرير أمانة الأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/53/2 وبالبيانات التي أدلت بها الوفود، وقرّر، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥٥، تضمين تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته الثالثة والخمسين سرداً للمداولات التي جرت بشأن هذا البند.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرقة العاملة عن دورتها السابعة والأربعين)

(البند ٧(أ) من جدول الأعمال)

٤٥- تحدث ممثل **بنن**، بصفته **رئيس الفرقة العاملة** في دورتها السابعة والأربعين، فعرض تقرير الفرقة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦- أحـــاط المجلـــس علماً في جلسته ٩٨٩ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بتقرير الفرقة العاملة عن أعمـــال دورتها السابعة والأربعين، واعتمد مشروع المقرر TD/B/WP/L.121 المعنون "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة"، وأيّد الاستنتاجات المتّفق عليها TD/B/WP/L.122 المعنونة "تقييم متعمِّق لبرنامج التعاون التقني بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية".

- - - - -